واقع التحول الرقمي في البلدية – المظاهر والمعوقات –

The reality of digital transformation in the municipality - manifestations and obstacles -

نوال معزوزي [1]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة- n.mazouzi@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/15 تاريخ القبول: 2023/.06./.02 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تعتبر عملية رقمنة البلدية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية والارتقاء بها إلى المستوى المنشود الذي يرضي المواطن، وذلك بالانتقال من إدارة تقليدية ورقية تسودها البيروقراطية والفساد، إلى إدارة الكترونية تقدم خدمات ذات جودة ونوعية في أسرع وقت ممكن وبجهد أقل، وذلك بالاعتماد على آخر ما وصل إليه العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولقت عملت الدولة الجزائرية على رقمنة العديد من القطاعات منها *البلدية*، ولكن رغم المساعي المبذولة التي أثمرت عن نتائج مشجعة، إلا أنها تبقى غير كافية للتحول نحو إدارة الكترونية بسبب المشاكل التي تحيط بعملية رقمنة البلدية.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي- البلدية- المظاهر- المعوقات.

Abstract:

The process of digitizing the municipality is an inevitable necessity to improve public service and raise it to the desired level that satisfies the citizen, by moving from a traditional, paper-based administration dominated by bureaucracy and corruption to an electronic administration that provides quality services as quickly as possible and with less effort, by relying on the latest developments in the world. In the field of information and communication technology, the Algerian state has worked on digitizing many sectors, including the municipality, but despite the efforts made that have yielded encouraging results, they remain insufficient to shift towards electronic management due to the problems surrounding the digitization process of the municipality.

Keywords: digitizing- municipality- manifestations- obstacles.

نوال معزوزي الايميل n.mazouzi@univ-dbkm.dz

مقدمة:

تعد البلدية من أهم المرافق العمومية التي تعمل على تقديم خدمات كثيرة ومتنوعة، إذ يجد المواطن نفسه في علاقة حتمية معها من الميلاد إلى غاية الوفاة، غير أن الاعتماد على أساليب تقليدية في إدارة وتسيير المرافق العمومية، جعل من الخدمات المقدمة من قبل البلدية تسير وفق وتيرة بطيئة، على نحو أرهق المواطن من جهة، وتسبب في زيادة الضغوطات على البلدية من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع ونتيجة للتطور الهائل الذي يعرفه العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عملت الحكومة الجزائرية جاهدة من أجل إعادة تأهيل المرافق العمومية، بما فيها المرافق التابعة لقطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتزويدها بكل الوسائل التقنية الحديثة المتاحة بهدف عصرنة الخدمات العمومية وإرضاء المواطن.

فالإدارة الالكترونية أصبح مطلب هام تفرضه العصرنة الرقمية وتتبناه برامج الإصلاح الإداري، بهدف تطوير مؤسسات الخدمة العمومية من أجل القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، فالتحول الرقمي بديل جديد يعيد النظر في العلاقة القائمة بين الإدارة والمواطن.

ومن هنا نطرح التساؤلات التالية: ما نصيب البلدية من عملية التحول الرقمي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية؟ وما هي أهم المعوقات التي تحد من العملية وآليات مجابهتها؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع والمنهج التحليلي المناسب لتحليل مختلف القوانين المتعلقة برقمنة البلدية، وللوصول للنتائج المرجوة قسمنا الموضوع إلى النقاط التالية:

أولا: مفاهيم حول التحول الرقمي والبلدية

ثانيا: مظاهر رقمنة البلدية

ثالثا: معوقات رقمنة البلدية

أولا: مفاهيم حول التحول الرقمي والبلدية

أ- مفهوم التحول الرقمي:

تعددت المفاهيم المتعلقة بمصطلح التحول الرقمي باعتباره مصطلح جديد على الإدارة بصفة عامة، ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية حيث يرى أحمد فرج أحمد على أنه عملية الحصول على مجموعة النصوص الالكترونية وإدارتها من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط التخزين التقليدية في صورة الكترونية، وبالتالي يصبح المحتوى التقليدي مرقمن يمكن الاطلاع عليه من خلال تطبيقات الحسابات الآلية (أحمد 2009).

فالتحول الرقمي هو عملية انتقال المؤسسة من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، أي التحول من المعاملات الورقية إلى المعاملات الرقمية، القائم على التغيير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف مجالات عمل المؤسسة لأجل تحقيق أهدافها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

ولقد عرفت الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث RCIP عملية الرقمنة، بأنها العملية التي من خلالها يتم خلق صور رقمية بمعنى محتوى على مستوى الحاسوب، انطلاقا من وثيقة رقمية، أو كيان ثلاثي الأبعاد، فالرقمنة إذن هي تكنولوجيا الوثائق الأصلية المتاحة على وسيط ورقي أو ميكروفيلم إلى صورة رقمية في شكل نص أو صورة (حجار 2019).

كما عرفت الرقمنة على أنها العملية التي من خلالها يتم تحويل المواد غير الرقمية (الكتب، المخطوطات، الجرائد، المواد السمعية والبصرية إلى شكل ملفات رقمية، يمكن التعامل معها من خلال تكنولوجيا الحسابات، عن طريق استخدام الماسحات الضوئية أو أي معدات أو أجهزة أخرى (إكرام 2019).

ب – مفهوم البلدية:

1- تعريف البلدية:

نظرا للأهمية التي تحتلها البلدية في الدولة فقد خصها المؤسس الدستوري بدسترة هذه المكانة في جميع الوثائق الدستورية كان آخرها تعديل 2020.

فقد نصت المادة 17 منه (20-442، 2020) على ما يلي: " الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية ." وعلية البلدية هي الجماعة المحلية القاعدية للدولة.

وعرفتها المادة الأولى من قانون البلدية رقم 11-10 (بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011، ج ر عدد 37، مؤرخة في 03 يوليو 2011.)، على أنها : "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون." فهي تعبير عن اللامركزية الإدارية وتعد مكانا للمواطنة، وهذا ما تؤكده المادة 02 من القانون 11-10 التي تنص:" البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

يترأس البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي وهو أعلى هيئة في البلدية، يساعده المجلس الشعبي البلدي منتخب من قبل مواطني البلدية له صلاحيات مختلفة ومتنوعة.

وعليه تتشكل البلدية حسب المادة 15 من قانون البلدية من :

- هيئة مداولة: تتمثل في المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

2- رقمنة البلدية :

تتم عملية رقمنة البلدية من خلال استخدام وسائل وتقنيات الكترونية حديثة لرقمنة كل ما هو موجود على مستوى البلديات، واخضاعها للتسيير بطريقة آلية لتحقيق

الشفافية والفعالية من جهة، ولمواكبة التطور التكنولوجي من جهة أخرى (يحياوي 2020).

ولقد جاءت عملية الرقمنة كتجسيد لمخطط عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية وتحويلها إلى إدارة الكترونية، والذي شرعت فيه الوزارة مع بداية عام 2017، وهذا من أجل الوصول إلى بلدية إلكترونية عصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية في إطار تحسن علاقة الإدارة بالمواطن (يحياوي 2020).

ثانيا: مظاهر التحول الرقمي في البلدية

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الجزائري الذي يهدف إلى عصرنة المرفق العمومي وذلك بتحسين أداء الإدارة العمومية وترقية الخدمات المقدمة للمواطنين، تم تجسيد العديد من المشاريع منها مشروع رقمنة البلديات وتزويدها بوسائل تكنولوجية حديثة، تهدف إلى القضاء على البيروقراطية لتمكين المواطن من استخراج الوثائق اللازمة بطريقة الكترونية من أي بلدية دون تحمل عناء التنقل إلى بلديات أخرى.

وقد تجلى هذا الأمر من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية، وتحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق بيومترية الكترونية كجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية ورخصة السياقة، وإمكانية استخرج وثائق الحالة المدنية عن بعد، وهذا من أجل القضاء على الإدارة التقليدية الورقية وتعويضها بإدارة الكترونية عصرية تستجيب لتطلعات المواطن، وتمكينهم من خدمات راقية في أقل وقت وجهد ممكن وذلك عن طريق الآليات التالية:

أ- استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

تماشيا مع متطلبات الرقمنة أصدر وزير الداخلية والجماعات المحلية التعليمة رقم 14- 1435 للعمل على السجل الوطني بطريقة آلية وفق قاعدة بيانات وطنية تسمح باستخراج وثائق الحالة المدنية عبر شبكة الأنترنت، وذلك تطبيقا للمادة 25 مكرر من

القانون رقم 14-08، المؤرخ في 09 غشت 2014 المعدل والمتمم للأمر 70-20، المؤرخ في 19 فيفيري 1970، ج ر عدد 49، الصادرة بتاريخ 20 أوت 2014 والمتعلق بالحالة المدنية التي نصت:

" يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية ...".

وعليه أصبح من حق كل مواطن وحتى في القنصليات، الاستفادة من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وهو إحدى مقتضيات عصرنة الإدارة وكخطوات عملية حقيقية تضاف إلى الخدمة العمومية (بودواية 2020)، يعمل هذا السجل على تركيز كافة عقود الميلاد والوفيات وعقود الزواج وكذا التعديلات والإغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي تم تدوينها بواسطة وسيلة رقمية.

يتم تسليم نسخ رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى كافة البلديات وملحقاتها الإدارية، بواسطة ضابط الحالة المدنية على أن تقدم طلبات تسليم النسخ الأصلية من العقود الرقمية على مستوى هذه البلديات وملحقاتها (المادة 25 مكرر 2-3 من القانون رقم 14-08).

يخول ضابط الحالة المدنية للبلديات وملحقاتها الإدارية صلاحية توقيع نسخ عقود الميلاد وعقود الزواج وعقود الوفاة بأختامهم (المادة 25 مكرر 4)، وقد ساهم إنشاء السجل الوطني للحالة المدنية في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة فيه، وهذا حسب ما ورد في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 15-204 المؤرخ في 27 يوليو 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني والتي نصت : " يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، في إطار الإجراءات

الإدارية التي تدرسها، ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني.

ب- إصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 15-315، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم إصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني للحالة المدنية بطريقة إلكترونية، يتم مهرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل وثيقة الحالة المدنية المرسلة إلكترونيا تتمتع بنفس الشروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية وفق التشريع المعمول به.

ت- استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية :

1- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية:

تعتبر بطاقة التعريف الوطنية وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم رقم 67-126 المؤرخ في 21 يوليو 1967، ولم يطرأ عليها أي تغيير إلى غاية صدور قرار بتاريخ 19 يوليو 2010 المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين الالكترونيين وكيفيات معالجته...). الذي نص على ميلاد بطاقة التعريف البيومترية.

وكان في بادئ الأمر يقتصر استخراجها على مستوى الدوائر فقط، ثم بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى تعميم استخراجها من البلديات، بهدف تقريب الإدارة من المواطن، إلى جانب استمرار الدوائر بذلك وذلك بموجب إرسالية رقم 2393 المؤرخة في 14 سبتمبر 2015 المتعلق بإصدار بطاقة التعريف الوطنية حيث أصبح للمواطن الاختيار بين ايداع ملفه أمام الدائرة أو البلدية.

وفي سبيل استخدام بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، فإن المركز الوطني لإعداد وإنتاج المستندات والوثائق المؤمنة يبقى هو الوحيد المخول لإعدادها وإصدارها بعد تكوين ملفات قاعدية وأخذ بيانات المواطنين المعنيين على مستوى البلديات، كما

يحق لكل مواطن يملك جواز سفر بيومتري الحصول على بطاقة التعريف البيومترية عن طريق الأنترنت، حسب التعليمة الوزارية رقم 875 المؤرخة في 29 سبتمبر 2016، حيث أصبحت تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن صالحة لمدة 10 سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر وخمس سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن 19 سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد طلبات بطاقة التعريف الوطنية البيومترية ابتداء من تاريخ 13 غشت 2017 فإنه يأخذ في الحسبان بأن طلبات تجديد البطاقات العادية تنتهي صلاحيتها خلال سنة 2018، وهذا حسب ما ذهبت إليه تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 93 بتاريخ 02 غشت 2017 بخصوص التعميم التدريجي لإصدار بطاقة التعريف الوطنية الالكترونية البيومترية (لعمارة 2021/2020).

2- جواز السفر البيومتري:

طبقا للقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 حدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني انطلاقا من تاريخ 05 جانفي 2012 ليتم تعميم هذا الأمر على مستوى البلديات انطلاقا من شهر مارس من عام 2015، بعدما كان الأمر متعلقا بالدوائر فقط.

أما القانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر الذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات إعداد وتسليم سندات ووثائق السفر(ج ر عدد 16، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014).

يعتبر جواز السفر سند سفر رسمي فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ويتم استصداره بناء على تقديم طلب تم تحديد مكوناته بموجب القرار المذكور أعلاه.

جواز السفر الاستعجالي البيومتري:

هو جواز سفر بيومتري يتم إصداره بصفة استثنائية لصالح المواطنين الجزائريين الذين يقيمون في الخارج، ولا يحوزون على جواز سفر بيومتري حيث تجبرهم الظروف إلى

التنقل بصفة مستعجلة إلى وطنهم الجزائر لأسباب عائلية أو صحية أو مهنية أو إدارية، كما يصدر لصالح المواطنين المقيمين في الجزائر بسبب ضياع جواز سفرهم أو تعرضه للتلف أو السرقة، أو انقضت مدة صلاحيته وهو صالح لمدة سنة واحدة (لعمارة 2021/2020).

ولقد وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حيز التنفيذ خدمة سريعة لتسليم جواز السفر البيومتري تحمل اسم " **الخدمة المتميزة**"، بموجب التعليمة رقم 2017/001 المؤرخة في 12 يناير 2017، حيث تسمح هذه الخدمة لجميع المواطنين من استخراجه في ظرف 5 أيام صالح لمدة 10 سنوات، بعدما كان تحت اسم جواز السفر الاستعجالي بمدة صلاحية لا تتعدى سنة واحدة، ومخصص لأشخاص معينين فقط لهم الأحقية في طلبه وهذا طبقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 16-58، المؤرخ في 3 فبراير 2016، المحدد لشروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي، مقابل تسديد طابع جبائي خاص بهذه الخدمة تم إقراره بموجب قانون المالية لسنة 2017 ضمن أحكام المادة 18 منه حيث حددت قيمته بـ 25000 دج للدفتر المكون من 28 صفحة، و60000 دج للدفتر المكون من 48 صفحة (http:/apcainsebt.dz 2023).

3- رخصة السياقة البيومترية:

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 01 أفريل 2018 على استصدار أول رخصة سياقة بيومترية الكترونية وهذا في إطار تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية عن طريق اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيا المتاحة.

وقد أعلن الوزير في هذا الخصوص عن تزويد البلديات خلال شهر ماي من سنة 2018 بالقارئات الالكترونية التي ستسمح بقراءة هذه الوثيقة، ولقد تم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان 2018، أما باقي بلديات الوطن كان قبل نهاية عام 2018 (يحياوي 2020) .

4- البطاقة الرمادية:

تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسجلات المركبات من شأنه تمكين المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل وذلك من خلال: (شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية 2021):

- إصدار البطاقات الرمادية للمركبات من خارج الولاية.
- إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الولائية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية في الوقت الحقيقي.
- كما أن هناك دراسة جارية لإنتاج البطاقة الرمادية الالكترونية الأمر الذي سيتيح مراقبة أفضل للسيارات على الطريق.

ث- استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد:

من أجل تقريب الإدارة من المواطن بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ 24 ديسمبر 2020، إطلاق خدمة رقمية تهدف إلى التسهيل على المواطنين استخراج وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم ولأقاربهم، عن بعد وبصفة أنية دون حاجة إلى التنقل إلى مقر البلدية أو إلى أحد ملحقاتها الإدارية، وذلك من خلال وضع ثلاث روابط الكترونية مخصصة لهذه الخدمة، وتخص هذه الخدمة شهادتي الميلاد والوفاة، وعقد الزواج كمرحلة أولى وهي خدمة متوفرة 7 أيام / 7 أيام وعلى مدار 24 ساعة.

وللحصول على هذه الخدمة يتعين على المواطنين تسجيل طلب استخراج تلك الوثائق مع تحديد الهوية وكتابة الرقم التعريفي الوطني الوحيد الخاص بهم، مع استكمال باقي البيانات المطلوبة، ولا تتطلب هذه الوثائق المصادقة لكونها عند استخراجها تحمل أرقاما تسلسلية.

ج- الطلب الالكتروني لتسجيل التصريح التأسيسي للجمعيات البلدية ولجان الأحياء:

لقد تم وضع استمارة الكترونية على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين تسمح لهم بإدخال طلب التصريح التأسيسي للجمعيات مباشرة، عبر ملء معلوماتهم الشخصية والإدارية المتعلقة بالجمعية ليصل طلبهم فورا إلى بلديتهم، حتى تتمكن المصالح المختصة من تلبية طلبهم في أسرع وقت. كما يتيح التسجيل الالكتروني امكانية متابعة سيرورة الطلب.

كما يقدم طلب تسجيل لجان الأحياء بطريقة الكترونية، مع إرفاق القائمة الإسمية للمؤسسين وأعضاء الهيئة التنفيذية، توضح حالتهم المدنية، وظائفهم، عناوين إقامتهم (http;//prestation.interieur.gov.dz. 2023).

ح- التسجيل الالكتروني للحج:

تم البدء في التسجيل الالكتروني للحج بالبلدية موسم 2016، لتخفيف عبء استخراج مختلف الوثائق والوقوف بالطابور لاستكمال اجراءات التسجيل اليدوي وتتم العملية حاليا إما من طرف المعني بالأمر بملأ استمارة الكترونية على موقع وزارة الداخلية، أو بالتسجيل في المنصة الالكترونية للبلدية بطريقة بسيطة وسريعة، وتتيح العملية بإجراء قرعة الكترونية لاحقا (بورايو 2020).

ثالثا: معوقات التحول الرقمي في البلدية

إن التحول الرقمي للبلدية يواجهه عدة تحديات ومشاكل أثرت على تقدمها، هذه المعوقات يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- معوقات مالية:

تعاني أغلب البلديات من ندرة المداخيل التي تعتبر الوقود المحرك لأية عملية تنموية محلية، مما يجعل توفير البنية التحتية التكنولوجية للإدارة الإلكترونية غير ممكن، كما أن هذا العجز لا يسمح باقتناء تجهيزات تكنولوجية عالية الجودة ولا القيام بعملية تكوين الموظفين، أو الاستعانة بالخبراء المتخصصين في هذا المجال (مقلة 2022).

ب- عدم ثقة المواطن بالإدارة الالكترونية:

يشكل تكرار الأخطاء الإدارية في قاعدة البيانات (السجل الوطني الالكتروني للبلدية)، أحد أهم الأسباب لعدم ثقة المواطن بالجانب الرقمي للعملية، وهذا يرجع لعدم كفاءة الموظف المكلف بصب المعلومات من السجل الورقي المكتوب إلى السجل الرقمي الالكتروني، وهذا ما أدخل المواطن في متاهة التصحيحات التي لم يكن طرفا فيها (مقلة 2022).

ت- معوقات تقنية:

تعتبر المعوقات التقنية من أكبر المشاكل التي تواجه البلديات في عملية التحول الرقمي، لمالها من خصوصية ومن أبرز هذه المشاكل نذكر:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن تلبية حاجيات الإدارة والأفراد.
- نقص في تدفق الأنترنت خاصة في المناطق النائية.
- عدم ربط كل الملحقات الإدارية بشبكات الألياف البصرية.
- عدم وجود الربط الكلي بالأنترنت مع جميع الإدارات من أجل الوصول للمعنى الحقيقي للإدارة الالكترونية.
- عدم وجود حماية عالية في التطبيقات الالكترونية.

ث- معوقات سياسية:

إن القيام بتكتلات حزبية لا تقوم على أساس الخبرة والمعرفة، خلق حالة عدم استقرار لمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والدخول في انسدادات عديدة، وهذا له تأثير سلبي على أداء العمل الإداري والمرفق العام ككل.

عدم استقرار الموظفين في مهامهم وأماكن عملهم بالمصالح والمكاتب نتيجة التحويل العشوائي الخاضع لأهواء المسؤول المحلي البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة و مبدأ حسن توزيع واستغلال الموارد البشرية (لعمارة 2021/2020).

ج- معوقات تشريعية:

إن غياب التشريع الالكتروني يضع مرحلة التحول الرقمي أمام العديد من الإشكالات التي تتعلق بتداول المعلومات ونوعية المعلومات المتداولة ومحتواها، والحفاظ على عنصري الخصوصية والهوية، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالأشخاص.

فأصبحت هذه الإشكالات حاجز أمام التحول نحو إدارة إلكترونية، إذ ما زالت تفتقد الإدارة الجزائرية إلى نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات وطريقة التعامل معها عن طريق التكنولوجيا الحديثة (حريزي 2021).

ح- معوقات إدارية:

تتمثل المعوقات الإدارية في (مدوش 2021) ():

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرنامج الإدارة الالكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل بينها.
- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.
- شدة مقاومة التغيير في المنظمات الحكومية وبالأخص ضد التكنولوجيا الحديثة خوفا من مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي .

خ- الأمية الرقمية:

تعاني الجزائر من الأمية التعليمية بشكل عام والأمية التكنولوجية بشكل خاص، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات منها انخفاض معدل الدخل، وضعف البرامج التعليمية، وهو ما أثر سلبا على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التحول الالكتروني.

د- العائق اللغوي:

من القيود التي تحد حاليا من انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجزائر هو قيد اللغة، فلا بد لمن يستخدم الشبكة أن يتقن اللغة الانجليزية ولا يمكن أن تستغني عنها حتى ولو كان يتقن اللغة الفرنسية، حيث أن 95 % من المعلومات المنشورة على شبكة الأنترنت هي باللغة الإنجليزية.

خاتمة:

لقد ساهمت عملية رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية وترقيتها، وذلك بمواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عن طريق الولوج لعالم الإدارة الالكترونية بدل الإدارة الورقية، وكان ذلك بتبني عدة آليات أهمها استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي ساهم في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المرتبطة بهذا السجل، كما ساهمت عملية وضع روابط لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد في تقريب الإدارة من المواطن وذلك بتمكينه من استخراج وثائقه بصفة آنية دون حاجة إلى التنقل إلى مقر البلدية وهي خدمة متوفرة 24 ساعة / 24 ساعة و7 أيام /7 أيام، ناهيك عن استحداث وثائق بيومترية كجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ...

ولكن رغم المساعي المبذولة من قبل الدولة والتي أثمرت عن نتائج مشجعة في مجال رقمنة البلدية، إلا أنها تبقى غير كافية للتحول الحقيقي نحو إدارة الالكترونية بسب

المشاكل التي تحيط بالعملية (مشاكل تقنية، مالية، تشريعية، سياسية، بشرية...)، لذلك نقترح ما يلي:

- حل مشكلة الجانب المالي والتقني الذي تعاني منه البلدية، والذي يبقى عائقا أمام تحقيق السياسات المقترحة خاصة أن الجانب التقني يتطلب أغلفة مالية معتبرة.
- لابد من وضع تشريعات تتوافق مع متطلبات العصر وتشجع على التعامل الالكتروني.
- الربط الكلي لبلديات الوطن وملحقاتها الإدارية بشبكة الأنترنت، مع ضمان تدفق عالي لها.
- ضرورة تظافر وتنسيق الجهود بين كافة القطاعات للتحول نحو إدارة الكترونية تحقيقا للمصلحة العامة.
- تأهيل وتدريب الموظفين للتعامل مع التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ضرورة فصل العمل الإداري عن العمل السياسي في البلدية.
- إقناع المواطن بضرورة وأهمية التحول الرقمي من خلال عقد أيام دراسية ، ندوات ومؤتمرات...

قائمة المراجع:

- **النصوص القانونية:**

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج ر عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37، الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.

- قانون رقم 14-03، المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر عدد 16، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.
- قانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 غشت 2014 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المؤرخ في 19 فيفيري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر عدد 49، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-204، المؤرخ في 27 يوليو 2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية، ج ر عدد 41، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-315، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، ج ر عدد 41، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-58، المؤرخ في 3 فبراير 2016، يحدد شروط إعداد و إصدار جواز السفر الاستعجالي، ج ر عدد 07، مؤرخة في 7 فبراير 2016.
- **المذكرات:**
- ميلود حفيظي، محمد لعمارة، رقمنة الحالة المدنية في البلدية، بلدية المسيلة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/2020.

المقالات:

- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، مجلة دراسات المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، العدد 04، يناير 2009.

- آمال يوب، إكرام بودبزة، أثر التغيير التنظيمي في نجاح التحول الرقمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية، دراسة استطلاعية لعينة من بلديات ولاية سكيكدة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019.
- خالد رجم، شوقي جدي، ريم مدوش، تحديات رقمنة الإدارة المحلية بالجزائر، دراسة تحليلية لواقع نظام المعلومات الالكتروني في البلدية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06، 2021.
- جليلة إيمان حمدي، محمد ياسين بورايو، واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد الثالث، العدد 02، 2020.
- سماح كحل الراس، منية شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4(، العدد 1(، 2021 .
- سمية يحياوي، عصرنة المرفق العام في الجزائر" رقمنة البلدية نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6(، العدد 1(، 2020 .
- هاجرة ديدوش، عبد الغني حريزي، الإدارة الإلكترونية ودورها في طوير الخدمة العمومية مع الإشارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية بالجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 7(، 2021 .
- محمد أمين مخلفي ، العربي ميلود بن حجار، امكانيات مكتبات جامعة سعيدة لرقمنة أرصدتها الوثائقية، الاستعدادات المتاحة، مجلة ببليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، العدد 4(، 2019 ،
- محمد بودواية، سعاد ميمونة، البلدية بين حتمية تقديم الخدمة العمومية ومواكبة الإدارة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5(، العدد الثالث، 2020 .

- نصر الدين علي سعودي، رضا بن مقلة، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات الجزائرية، مجلة معارف، المجلد 17، العدد 02، 2022.
- **المواقع الالكترونية:**
- **http:/apcainsebt.dz.**
- **http ://prestation.interieur.gov.dz.**